بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

معهد الاقتصاد الإسلامي – جامعة الملك عبدالعزيز

تجربة تدريس مادة الاقتصاد الكلي من منظور إسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ورقة عمل مقدمة إلى:

تجارب تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في جامعات المملكة وسبل تطويرها

١٢-١٣ جمادى الآخرة ١٤٣٤هـ- الموافق ٢٢-٢٣ إبريل ٢٠١٣م

إعداد

عز الدين مالك الطيب محمد

أستاذ الاقتصاد الإسلامي التحليلي

قسم الاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ezzmalik2002@gmail.com

تمهيد:

تهتم الورقة بعرض تجربة تدريس مادة الاقتصاد الكلي من منظور إسلامي، في برنامج الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – كلية الشريعة – قسم الاقتصاد الإسلامي من خلال الآتي:

الجزء الأول: واقع تدريس مقرر الاقتصاد الكلي من منظور إسلامي.

الجزء الثاني: رؤى تطوير مادة الاقتصاد الإسلامي الكلي.

الجزء الثالث: التطوير العام لتخصص الاقتصاد الإسلامي.

يتم تناول النقاط السابقة في الآتي:

الجزء الأول: واقع تدريس مقرر الاقتصاد الكلي من منظور إسلامي:

يوضح الملحق مفردات الاقتصاد الكلي والتي هي عبارة عن:

الرقم	نوعية المعرفة الاقتصادية الكلية	عدد الوحدات	النسبة
(١)	الاقتصاد الوضعي الكلي	٢٢	%٧٣,٣
(٢)	الاقتصاد الإسلامي الكلي	٢	%٦,٧
(٣)	الاقتصاد السعودي	٢	%٦,٧
(٤)	الاختبارات والمراجعة	٤	%١٣,٣
	المجموع	٣٠	%١٠٠

جدد تشكيل المعرفة الاقتصادية الكلية السابقة الرغبة في زيادة جرعات الاقتصاد الإسلامي الكلي، وتقدمت بمقترح للطلاب يقوم على تدريس وحدة إضافية اختيارية خارج المقرر وتهتم بتدريس مقرر مواضيع في الاقتصاد الإسلامي الكلي.

أولاً: دوافع تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي الكلي

تنحصر دوافع تدريس المادة في الآتي:

١- نظريات ومدارس ونماذج الاقتصاد الوضعي الكلي عبارة عن اجتهادات أفراد في مجال رؤية النظام الرأسمالي في الظواهر الاقتصادية الكلية، وبالتالي إهمالها لدور الدين الإسلامي في تشكيل الظاهرة الاقتصادية الكلية في المجتمع واضح مما يتطلب الأمر البحث عن منهجية جديدة تعكس رؤية الإسلام في ذلك.

٢- لتناقض الواضح بين اعتماد الاقتصاد الوضعي الكلي على سعر الفائدة في التوازن الاقتصادي الكلي وتحريم الإسلام لذلك.

٣- تطور الاقتصاد الإسلامي الكلي أو غيره من فروع الاقتصاد الإسلامي مرتبط بجهود المختصين فيه، حتى يصبح علمًا مستقلاً مثل باقي العلوم الإسلامية مثل: القراءات والتفسير، الفقه، أصول الفقه، السياسة الشرعية وغيرها.

٤- العجز التام لنظريات الاقتصاد الكلي في تفسير السلوك الاقتصادي الإسلامي.

ثانياً: منهجية إعداد المقرر وتحديد مفردات المادة

تعتمد منهجية إعداد المقرر على تفعيل كل من التحليل المعياري المرتبط بالوحي وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والتحليل الموضوعي للوصول إلى القوانين والسنن الاجتماعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية وتفسيرها مع الاعتماد على الأدوات الكمية كلما تيسر ذلك.

ويتم استنباط الاقتصاد الإسلامي الكلي من آيات القران الكريم وتطبيقات الرسول صلى الله عليه وسلم الاقتصادية في دولة المدينة الأولى، تطبيقات الخلفاء الأربعة، مقاصد الشريعة الإسلامية والسياسة الشرعية ومن ثم إدخالها في مفردات المادة على النحو التالي:

الرقم	موضوع المحاضرة	عدد الوحدات
(١)	أسباب غياب النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية	١
(٢)	تطبيقات الرسول صلى الله عليه وسلم الاقتصادية الكلية	١
(٣)	المفاهيم الأساسية: المذهب الاقتصادي، النظام الاقتصادي الفكر الاقتصادي، علم الاقتصاد الإسلامي (النظرية والسياسات)	١
(٤)	البناء الفكري للنظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية المفهوم / الأهداف / المصادر / الموضوعات	١
(٥)	هياكل الاقتصاد الإسلامي الكلي (المعرفية والمالية والبشرية والرقابية)	١
(٦)	أدوات الاقتصاد الإسلامي الكلية: الملكية، الزكاة، الوقف، العمل	١
(٧)	السياسات الاقتصادية الشرعية	١
(٨)	تطبيقات النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية (نماذج التقوى، الأعراف، العذاب)	١
(٩)	اختلال الاقتصاد الإسلامي الكلي (الهياكل، الأدوات، النماذج)	١
(١٠)	تطبيقات الاقتصاد الإسلامي الكلي المعاصرة	١
	الإجمـــــــــالي	١٠

ثالثا: عناصر التدريس المساعدة

أً- ارتباط المادة بتطورات البحث في الاقتصاد الإسلامي:

توصل مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي (معهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز) إلى أن الأبحاث في مجال التنظير للنظرية الاقتصادية الإسلامية تتسم بالندرة وتفقد الأصالة، فلا زال التحليل الاقتصادي الإسلامي{1} يلبس جبة التحليل الكينزي في مجال التحليل الكلي{2}.

لذا كانت هناك أولوية لتوجيه الأبحاث لتأصيل نظريات إسلامية للوحدات الاقتصادية ولوضع أسس للتحليل الاقتصادي لسلوك الوحدات الاقتصادي التي يعتبر سلوكها الاقتصادي جزء من سلوكها العام الذي يهدف إلى تحقيق ما خلق الإنسان له، وهو تحقيق العبودية لله والتي تؤدي إلى سعادة ورفاهية{3}.

وبالتالي لا توجد أبحاث ودراسات في مجال مادة الاقتصاد الإسلامي الكلي.

ب - تنوع وسائل عرض المادة (التعليم التفاعلي).

ساهم حب الاستطلاع لدى الطلبة في معرفة جوهر الاقتصاد الإسلامي الكلي بالرغم من عدم وجود مراجع ومفردات معروفة فيه مما أدى إلى خلق جو من التعليم التفاعلي نتمنى أن يثمر في فتح الباب أمام أبحاث أكثر تخصصية لتطوير مادة الاقتصاد الإسلامي الكلي.

ج- استيعاب مستجدات تدريس المادة:

متابعة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي الكلي في الجامعات السعودية والعربية عكس حجم إهمال أساتذة الاقتصاد في التوصل إلى تدريسها بما يعكس رؤية الإسلام وإذا كان المحيط العلمي العربي والإسلامي لم يستطع النجاح في هذا الأمر، لا نتوقع نجاح ذلك الأمر في المستوى الإقليمي والعالمي.

رابعا: معوقات وتحديات البيئة التعليمية

أ- **الجامعة:** ندرة أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الحكومية السعودية والتي توجد في كلية الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية بجامعة أم القرى وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وفرت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة كافة الدعم والمساندة لبرنامج الماجستير في الاقتصاد الإسلامي وكذلك لقسم الاقتصاد الإسلامي وكافة طلبات القسم تجد الاستجابة الفورية

ب- طلاب البرنامج:

أغلب طلاب برنامج الماجستير من المعيدين في القسم وذلك من أجل توفير أعضاء التدريس في التخصص الدقيق في الاقتصاد الإسلامي وكافة طلاب تخصص شريعة وتنوعت جنسياتهم على النحو التالي:

الرقم	الدولة	العدد	النسبة
(١)	المملكة العربية السعودية	١٢	٧٥%
(٢)	اليمن	١	٢٥%
(٣)	السودان	١	٢٥%
(٤)	باكستان	١	٢٥%
(٥)	سنغافورة	١	٢٥%
	الإجمـــالي	١٦	١٠٠%

وتتوفر فيهم الرغبة الصادقة والأكيدة لمعرفة النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية وتطبيقاتها المعاصرة.

ج- المنهج:

أبرز تحديات تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي الكلي هي غياب منهج يساعد في صياغة وإعداد النظريات الاقتصادية الإسلامية الكلية أو تطبيقاتها مما يجعل من الاستحالة تدريسها ويعود ذلك إلى عدم وضوح المنهجية في الاقتصاد الإسلامي[4].

د- المدرس:

يواجه مدرس مادة الاقتصاد الإسلامي الكلي الكثير من العقبات في مجال تدريسها في الوقت الحاضر ويرجع ذلك إلى:

١- ندرة أقسام الاقتصاد الإسلامي في العالم الإسلامي، مما يقلل من تفاعل الأساتذة مع موضوع الاقتصاد الإسلامي وتطويره.

٢- غموض منهج الاقتصاد الإسلامي وصعوبة الاتفاق على محتويات مقرر الاقتصاد الكلي وجهل المتطلبات الفقهية والاقتصادية للمقرر.

٣- تباعد وندرة أساتذة الاقتصاد الإسلامي المهتمين بقضية النظرية الاقتصادية الإسلامية.

٤- ندرة تطبيقات الاقتصاد الإسلامي الكلية في العالم الإسلامي.

٥- انعدام وجود جسم يهتم بتأهيل وتدريب أساتذة الاقتصاد الإسلامي في العالم العربي.

خامسا: التعامل مع الفجوات العلمية والعملية والممارسات الفعلية

يتطلب التعامل مع الفجوات ما بين نظرية الاقتصاد الإسلامي الكلي والممارسات الفعلية من مدرس المادة تفعيل أقصى درجات الاجتهاد حتى يستطيع توصيف المادة وتطوير مفرداتها وربطها ببعض التطبيقات في مجال الاقتصاد الإسلامي الكلي، وبالتالي تعتبر تجربة كل مدرس خاصة به، ومن خلال تعاملي مع المادة كانت الحصيلة على النحو التالي:

أ- فجوة نظرية الاقتصاد الإسلامي الكلي:

توجد فجوة حقيقية في النظرية تتمثل في عدم بلورة وصياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية في صورتها الحقيقية وذلك بسبب انعدام التعاون المشترك بين علماء الشريعة والفقه والاقتصاد في هذا العمل الحيوي والهام.

ب- الفجوة العلمية:

تركيز جهدي العلمي السابق جعلني أركز على هيكل المعرفة الاقتصادي الإسلامي عن خلال:

١- الفقه الاقتصادي: فقه الزكاة، فقه الوقف، فقه الميراث، فقه التمويل، فقه الاستثمار.

٢- التاريخ الاقتصادي الإسلامي خاص في العهد النبوي والراشد.

٣- مقاصد الشريعة الإسلامية.

٤- السياسات الشرعية.

ج- الفجوة العملية:

تابعت تطبيقات الاقتصاد الإسلامي في المملكة العربية السعودية والسودان واليمن ومصر وليبيا وباكستان وماليزيا في مجال المعرفة الاقتصادية (أقسام الاقتصاد الإسلامي) والزكاة والوقف والتمويل والاستهلاك وغيرها ولكن بالرغم من ندرة البيانات والمعلومات الإحصائية تم إدخالها في المقرر.

د- خلاصة التعامل:

وجدت أن التعامل أكبر من قدراتي وإمكانياتي ويتطلب تعاون مجموعة من الباحثين في هذا المجال وذلك لوضع قواعد عامة لصياغة نظرية الاقتصاد الإسلامي الكلي المعاصرة.

الجزء الثاني: رؤى تطوير مادة الاقتصاد الإسلامي الكلي

كل علم يعتمد على نظريات تعكس البناء الفكري له، مما يمكن من بناء نماذج تطبيقية تقترب وتبتعد عن الإطار الفكري، مما يتطلب استخلاص معالجات من الإطار الفكري في صورة سياسات تساهم في معالجة الاختلال الموجودة في الواقع.

قدم الإسلام نظريات في مجال الاقتصاد الكلي، ولكنها تحتاج إلى جهد من الباحث من أجل تجميع ذلك الإطار الفكري والتطبيقي معا، في مراجع ودراسات مكتوبة بلغة العصر.

وبالتالي نجد أن الدراسات التي تتناول النظرية الاقتصادية الكلية من منظور إسلامي أنها حاولت القيام بإضفاء الشرعية على مقولات ونظريات علم الاقتصاد الرأسمالي الايديولوجي وذلك بالبحث عن الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة مما ينتج عنهما من أقوال وأفكار في التراث الإسلامي تؤيد تلك المقولات، ولكن هذا التأييد ليس بهدف البناء النظري لعلم حديث النشأة وإنما بهدف البرهنة على سبق مصادر الحضارة الإسلامية والذي يعبر عنه بسبق الإسلام وهو تعبير خاطئ[5].

هذا المسلك لا يساهم في صياغة نظرية اقتصادية إسلامية كلية ومنها نستطيع تكوين معادلات تعبر عنها، ومن ثم تحويلها إلى نماذج اقتصادية

ومن أبرز التوصيات المهمة لتطوير تدريس الاقتصاد الإسلامي الكلي ما يلي:

أولاً: فصل المعرفة الاقتصادية الكلية

اختلاف فلسفة ومنهجية الاقتصاد الإسلامي (الفطرة) عن الاقتصاد الوضعي (الغريزة) في تحليل وتفسير الظواهر الاقتصادية واضحا وبالتالي محاولة أسلمه الاقتصاد الوضعي هي محاولات غير منهجية وتظلم الإسلام كثيراً لذا يصبح من الأمثل فصل تدريس الاقتصاد الوضعي الكلي عن الاقتصاد الإسلامي الكلي، ويأخذ الطالب مقرر الاقتصاد الوضعي الكلي كما هو موجود في الجامعات الغربية كأحد أنواع المعرفة الاقتصادية الإنسانية. يفرد أكثر من مقرر دراسي يهتم بالاقتصاد الإسلامي الكلي.

ثانياً: دراسة الحياة الاقتصادية من منظور الإسلام

يتم تحديد طبيعة الحياة الاقتصادية الطيبة والخبيثة في حدود الكفاف والكفاية والرغد والترف وفي المستويات الثلاثة:- الضروري والحاجي والتحسيني وذلك لحفظ الكليات الخمسة: الدين والعقل والنفس والنسل والمال مع توضيح اثر الزكاة وتحريم الربا والوقف والملكية في تحقيق الحياة الاقتصادية الطيبة للمجتمع مع ربطها بنماذج الآخرة وهي: التقوى والأعراف والعذاب.

ثالثاً: إعداد نظام حسابات الاقتصاد الإسلامي الكلي

نحتاج إلى نظام كمي يعكس رؤية الإسلام الاقتصادية من خلال الآتي:-

١- توضيح هياكل الاقتصاد الإسلامي الكلي ونسب توزيع المال في المجتمع بين صيغ الدعم الاجتماعي وصيغ التمويل وصيغ الاستثمار

٢- بيان الحد الأعلى والأدنى في مستويات المعيشة في الإسلام وهي حد الكفاف والكفاية والغني.

٣- توضيح الحجم الأمثل لكل من الملكية والزكاة والوقف وصيغ الاستثمار والوظائف المطلوبة لسوق العمل التوازني وغيرها.

٤- تحديد مستويات وحدود نماذج الاقتصاد الإسلامي الكلي وهي التقوى والأعراف والعذاب.

رابعاً: دراسة اختلال الاقتصاد الإسلامي الكلي

يسعى الإسلام إلى تطبيق حياة اقتصادية واقعية، مما يجعل حدوث اختلال طبيعي أو بشري أمر واقع، مما يتطلب دراسة مواطن الاختلال في الاقتصاد الإسلامي الكلي كهدف من أهداف النظرية الاقتصادية الإسلامية.

ومن ثم وضع السياسات الاقتصادية الشرعية المناسبة.

رابعا: إعداد المرجع الدراسي في الاقتصاد الإسلامي الكلي

عدم وجود مرجع دراسي في الاقتصاد الإسلامي الكلي أعاق كثيراً عملية التدريس وحتى محاولة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريس التابع للبنك الإسلامي للتنمية في توفير كتاب دراسي في النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية لم يكتب لها النجاح بالرغم من اجتماع خبراء في الاقتصاد الإسلامي، الذين وضعوا شروط لوضع النظرية الاقتصادية الإسلامية يمكن تلخيصها في:

١- تطوير نظريات متميزة تعكس الآراء العالمية الإسلامية وتعكس اهتمامات الناس.

٢- تركز على مقاصد الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها.

٣- تقدم حلول للمشاكل التي تواجه العالم المعاصر.

٤- تأخذ النظرية الاقتصادية الكلية من الفقه الإسلامي والتاريخ الإسلامي أساس ومحور للتحليل وخاصة التطبيق الأول للاقتصاد الإسلامي.

٥- تقدم نموذجاً بديلاً للاقتصاد الحالي ويحتوي على تحليل القضايا المعاصرة{6}.

وبالتالي يتطلب الأمر إعداد المرجع الدراسي في الاقتصاد الإسلامي الكلي.

الجزء الثالث: التطوير العام لتخصص الاقتصاد الإسلامي

تطور أي مقرر دراسي في الاقتصاد الإسلامي مربوط بمعالجة قضايا الاقتصاد الإسلامي ومنها:

أولاً: توضيح هيكل المعرفة الاقتصادية الإسلامية المعاصرة

علم الاقتصاد الإسلامي هو علم إسلامي مستقل عن العلوم الأخرى ولكنه يحتاج إلى جوانب منها ومن أبرزها:

١- القران الكريم: يحتاج إلى آيات الاقتصاد وتفسيرها وربطها بالواقع الحالي.

٢- تطبيقات الاقتصاد الإسلامي منذ بداية الدعوة إلى الإسلام وحتى العصر الحالي.

٣- علوم الفقه وأصول الفقه والسياسة الشرعية في جوانب الفقه الاقتصادي وهي الميراث والزكاة والوقف والتأمين والتمويل والاستثمار والعقود والشركات والربا، ومقاصد الشريعة الإسلامية والسياسات الشرعية.

٤- مراجع التراث في الاقتصاد الإسلامي خاصة تطورات الكتابات القديمة في هذا المجال مثل كتابات ابن سلام وابن خلدون والشيباني والمقريزي والماوردي و أبي يوسف يعقوب و يحي بن القرشي وغيرها.

ويمكن الاستفادة من منهجية تطوير العلوم الشرعية مثل علوم القرآن الكريم وعلوم الحديث الشريف والفقه وأصول الفقه في التطوير من خلال رؤية الإسلام فقط دون ربط ذلك بالدين اليهودي أو الدين المسيحي وغيره.

ثانياً: توحيد برامج دراسات الاقتصاد الإسلامي

توحيد برامج البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي يساهم في تطوير علم وتخصص الاقتصاد الإسلامي ويمكن في المرحلة الأولى توحيدها في أقسام الاقتصاد الإسلامي في المملكة العربية السعودية والسودان ومصر، ثم بقية دول العالم العربي ثم بقية دول العالم الإسلامي.

ثالثاً: التخصصية في الاقتصاد الإسلامي

إتباع منهج التخصص في دراسات وبحوث الاقتصاد الإسلامي يساهم في تطوير الاقتصاد الإسلامي، وفيه يكون التخصص في فرع واحد مع الإحاطة الكاملة به، مثلاً: الاقتصاد الكلي يكون الفرد فيه ملم بالنظرية الاقتصادية الوضعية الكلية والسياسات الاقتصادية الكلية وغيرها على حسب تطورها في الاقتصاد الوضعي مع الاقتصاد الإسلامي الكلي، مع الفقه والمقاصد والسياسة الشرعية ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي الكلي، مع إجادة أدوات التحليل الوصفي والرياضي والقياسي في هذا المجال، مع تطوير اللغة الأجنبية (الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو اليابانية ...الخ).

ويمكن التركيز علي التخصصات الآتية:

١ – الاقتصاد الإسلامي الجزئي.
٢– الاقتصاد الإسلامي الكلي.
٣– الاقتصاد الإسلامي الرياضي.
٤– الاقتصاد الإسلامي القياسي.
٥– التمويل والصيرفة الإسلامية.
٥– التنمية الاقتصادية الإسلامية.
٧– الفكر والفلسفة الاقتصادية الإسلامية.
٨– التأمين الإسلامي.
٩– اقتصاديات الزكاة والوقف.
١٠– المالية العامة الإسلامية.
١١– دراسة الجدوى الاقتصادية الإسلامية.
١٢– التكامل الاقتصادي الإسلامي.
١٣– الاقتصاد الإسلامي المقارن.
١٤– الرقابة الاقتصادية الإسلامية.

ويختار الباحث ثلاث تخصصات علي الأكثر.

رابعاً: تطوير وتطويع الأدوات الكمية في مجال الاقتصاد الإسلامي

تحويل الاقتصاد الإسلامي إلى اقتصاد تطبيقي يحتاج إلى تفعيل وتطوير الرياضيات والإحصاء والمحاسبة لتلعب دوراً هاماً في ترجمته إلى نماذج كمية يسهل من عمليات التطبيق المعاصر، في الدول العربية والإسلامية.

خامساً: إنشاء وحدة لتدريب وتأهيل أساتذة الاقتصاد الإسلامي

تدريس الاقتصاد الإسلامي المعاصر يحتاج إلى قدرات وإمكانيات ومعارف خاصة، مما يتطلب الأمر قيام وحدة تهتم بعمليات التدريب والتأهيل والتطوير لأساتذة الاقتصاد الإسلامي من أجل تقديم خدمات في مجال تدريس الاقتصاد الإسلامي على صورة معيارية، وتدريبهم على مناهج وأسس البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي ورفع كفاءة اللغة العربية واكتساب إحدى أو أكثر من اللغات الأجنبية الأخرى، حتى يحدث تطور نوعي في أعضاء هيئة التدريس في مجال الاقتصاد الإسلامي.

وفيها يتم التركيز علي التخصصات المقترحة السابقة.

ملحق الورقة:

مفردات مقرر الاقتصاد الكلي بماجستير الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الرقم	الموضوع	عدد الأسابيع	عدد الوحدات
(١)	المفاهيم الأساسية في الاقتصاد الكلي ونطاقه وأهميته	١	٢
(٢)	القطاعات الاقتصادية الوطنية – الأعمال – العائلي – الحكومي– الخارجي، المفهوم والنطاق والأنشطة الاقتصادية لكل منها	٢	٤
(٣)	المتغيرات الاقتصادية الكلية: الدخل والإنفاق والاستهلاك والناتج والاستثمار والادخار	١	٢
(٤)	الطلب الكلي والعرض الكلي	١	٢
(٥)	اختبار دوري	١	٢
(٦)	التوازن العام في الأسواق	١	٢
(٧)	التوازن في الاقتصاد الوطني – أهميته وكيفية تحقيقه	١	٢
(٨)	السياسات المالية وكيفية استخدامها لتحقيق التوازن والاستقرار	١	٢
(٩)	السياسات النقدية ودورها في حل مشكلات عدم التوازن	١	٢
(١٠)	المستوى العام للأسعار والأجور	١	٢
(١١)	مشكلات التضخم والبطالة والركود	١	٢
(١٢)	الاقتصاد الكلي من منظور إسلامي	١	٢
(١٣)	الإطار العام للاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية	١	٢
(١٤)	مراجعة عامة للمقرر	١	٢
	اختبار نهاية الفصل	١	٢
	إجمالي الأسابيع والوحدات الدراسية في الفصل الدراسي	١٥	٣٠

هوامش الورقة:

١- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، في الفترة ٢٤- ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ١-٣ ابريل ٢٠٠٨م.

٢- موقع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي الإلكتروني، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

٣- الموقع السابق.

٤- فضل عبدالكريم البشير، عبدالرزاق سعيد بن عباس، دعوة للحوار الاقتصاد الإسلامي، جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، بدون تاريخ، ص ١٠.

٥- محمد بن حسن الزهراني، تصور تأصيل الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في المسيرة العلمية، دراسة تطبيقية على تجربة شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، بحث قدم إلى المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية – جدة، جامعة الملك عبدالعزيز، في الفترة ٢٤- ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ١-٣ ابريل ٢٠٠٨م، ص ١٧.

٦- المعهد الإسلامي لبحوث والتدريب، التقرير السنوي، البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٠٦م.